

تحرك عاجل

الاستئناف تؤكد الحكمين الصادرين بحق زينب الخواجة

أكدت محكمة الاستئناف الحكمين الصادرين بحق زينب الخواجة، بالسجن سنة واحدة لدفاعها عن سجينه أخرى أثناء وجودها في السجن، في يونيو/حزيران 2013؛ وبالسجن أربعة أشهر لتمزيقها صورة ملك البحرين، في مايو/أيار 2012. ويصل مجموع الأحكام الصادرة بحقها إلى السجن ثلاث سنوات وشهر واحد، وهي معرضة لخطر أن يعاد اعتقالها فوراً.

إذ أيدت "محكمة الاستئناف العليا الجنائية" في العاصمة، المنامة، في 3 ديسمبر/كانون الأول، الحكمين الصادرين على الناشطة زينب الخواجة بالسجن سنة واحدة بتهمة "إهانة موظف عام"، وبالسجن أربعة أشهر بتهمة "إتلاف ممتلكات عامة". وقد انسحب محامو زينب الخواجة من قضيتها في جلسة الاستئناف التي ستنتظر فيها قضية أخرى، في 21 أكتوبر/تشرين الأول، بناء على طلب موكلتهم، ولم تعترف بشرعية المحكمة. وإذا ما سجن، فستكون زينب الخواجة سجيناً رأي تقبع وراء القضبان لسبب وحيد هو ممارستها السلمية حقها في حرية التعبير.

وصدر الحكم عليها بالسجن سنة واحدة، في 9 ديسمبر/كانون الأول 2014، بتهمة "إهانة موظف عام" عقب دفاعها لفظاً عن سجينه زميلة لها أهانتها وأذلتها إحدى حراسات السجن في 22 يونيو/حزيران 2013، في "مركز احتجاز النساء في مدينة عيسى". وصدر بحقها، في ذلك اليوم، حكمان بالسجن، كل منهما لمدة شهرين، بتهمتين هما "إتلاف ممتلكات حكومية"، عندما مزقت صورة بإطار للملك تعود إلى وزارة الداخلية، أثناء اعتقالها في مركز للشرطة في مدينة عيسى، جنوب غرب المنامة، في 4 و6 مايو/أيار 2012. كما حكم على زينب الخواجة بالسجن ثلاث سنوات، خفضت إلى سنة واحدة في مرحلة الاستئناف، في 21 أكتوبر/تشرين الأول، وبدفع غرامة بقيمة 3,000 دينار بحريني (ما يقرب من 8,000 دولار أمريكي)، بتهمة "إهانة الملك"، عقب تمزيقها صورة له في المحكمة، في أكتوبر/تشرين الأول 2014. وإذا لم تدفع الغرامة، فستمدد فترة حكمها إلى 18 شهراً. كما ستقوم بالاستئناف، في 2 فبراير/شباط 2016، ضد حكم آخر صدر ضدها بالسجن تسعة أشهر، بتهمة "دخول منطقة محظورة" و"إهانة موظف عام"، عندما حاولت زيارة والدها في سجن جو، في أغسطس/آب 2014، حيث كان قد أعلن إضراباً عن الطعام.

وقد أبلغت عائلة زينب الخواجة منظمة العفو الدولية بأنها تعتزم الاحتفاظ بطفلها، البالغ سنة واحدة من العمر، معها طيلة فترة حكمها، إذا ما سجن.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية أو العربية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- الإهابة بالسلطات البحرينية بأن تلغي جميع الأحكام الصادرة بحق زينب الخواجة، والمترتبة حصراً على ممارستها السلمية حقها في حرية التعبير؛
- والإهابة بها كي تلغي جميع التشريعات التي تجرم الحق في حرية التعبير، وتحترم هذا الحق وتحميه.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 14 يناير/كانون الثاني 2015 إلى الجهات التالية:

ونسخ إلى:
وزير العدل والشؤون الإسلامية
الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450، المنامة، البحرين
فاكس رقم: +973 1753 1284 .

البريد الإلكتروني:
<http://www.moj.gov.bh/en/-default76a7.html?action=category&ID=1>
[59mailto:anc@anc.tn](mailto:anc@anc.tn)
تويتر: @Khaled_Bin_Ali

وزير الداخلية
الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة
وزارة الداخلية
ص. ب. 13،
المنامة، البحرين
فاكس رقم: +973 1723 2661



عنوان البريد الإلكتروني:
info@interior.gov.bh
طريقة المخاطبة: معالي الوزير
الملك

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب جلالة الملك
ص. ب. 555
قصر الرفاع، المنامة

البحرين
فاكس رقم: +973 1766 4587
طريقة المخاطبة: صاحب الجلالة

كما يُرجى إرسال نسخٍ إلى الممثلين الدبلوماسيين البحرينيين في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:

الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة
المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الرابع
للتحرك العاجل رقم: 14/306. ولمزيد من المعلومات:
www.amnesty.org/en/mde11/2728/2015/en/

تحرك عاجل

الاستئناف تؤكد الحكمين الصادرين بحق زينب الخواجة

معلومات إضافية

قبض على زينب الخواجة وأفرج عنها عدة مرات، منذ ديسمبر/كانون الأول 2011، بمجموعة متنوعة من التهم، بما فيها "إتلاف ممتلكات حكومية" و"إهانة شرطية" و"التجمع غير القانوني وإثارة الشغب" و"التحريض على كراهية النظام". وحتى اليوم، قضت نحو 18 شهراً في السجن.

وقبض عليها آخر مرة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2014 لتمزيقها صورة للملك أثناء مثلولها أمام محكمة جنائية ابتدائية، بالعلاقة مع قضيتين منفصلتين. فأتت الجلسة، طبقاً للشهود، أخرجت صورة لملك البحرين من حقيبة يدها ومرقتها وناولتها إلى القاضي، الذي أمر بالقبض عليها. وأفرج عنها في 19 نوفمبر/تشرين الثاني بناء على أمر من المحكمة، وحكم عليها، في ديسمبر/كانون الأول، بالسجن ثلاث سنوات وبغرامة تبلغ 3,000 دينار بحريني (ما يعادل 8,000 دولار أمريكي تقريباً).

وحكم على زينب الخواجة كذلك بالسجن تسعة أشهر، في 2 يونيو/حزيران 2015، بتهمة "إهانة موظف عام" و"دخول منطقة محظورة"، عندما حاولت زيارة والدها، عبد الهادي الخواجة، في سجن جو، في 28 أغسطس/آب 2014، حيث كانت حاملاً في شهرها السابع. ولم تكن حاضرة في المحكمة ودفعت كفالة بقيمة 500 دينار بحريني (1,300 دولار أمريكي) إلى حين النظر في استئنافها. وكان والدها، وهو سجين رأي، مريضاً آنذاك عن الطعام. وأبلغت منظمة العفو الدولية أنها كانت قد سمعت أنه انهار في زنزانه السجن، وكانت تحاول زيارته لتسأل عن حاله، نظراً لأن عائلتها ومحاميه كانوا قد اتصلوا بالسجن ولكن لم يتلقوا رداً. وقالت إنها كانت قد دخلت عبر بوابة السجن الرئيسية نحو مبنى الزوار. وقالت إنها لم تر أي شاخصات تظهر أن المنطقة محظورة، ولم يحاول حراس السجن وقفها. وعند مدخل الزوار، أوقفها حراس السجن وسألوها عن سبب وجودها هناك. فأوضحت لهم بأنها تريد التأكد من أن والدها على قيد الحياة وبصحة جيدة، ولكن الحراس أبلغوها بأنه لا يحق لها فعل ذلك وبدأوا بتصويرها. وانضم إليهم رئيس السجن وضابط شرطة أنثى وأمرهم بالقبض على زينب الخواجة. وقالت إنها أبلغت الضباط بأنها حامل في شهرها السابع، ولكنهم قالوا إنهم لا يتحملون مسؤولية ما يحدث لها أو لجنينها. وقالت إنهم ألقوا بها أرضاً بعد ذلك وقاموا بتكبيد يديها ونقلوها إلى مركز شرطة الرفاع، حيث أبلغت بأنها متهمه "بدخول منطقة محظورة"، و"بعدم التعاون مع أوامر الشرطة" و"بإهانة موظف عام". وأخلي سبيلها في وقت لاحق من اليوم.

الاسم: زينب الخواجة

الجنس: أنثى

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 14/316، رقم الوثيقة (MDE 11/3011/2015)، الصادر بتاريخ 7 ديسمبر/كانون الأول 2015.

